وكالعادة، لجأت اسرائيل الى الحكومة الاميركية، لمنحها مزيداً من الاعانات، فحصلت على ١,٢ مليار دولار في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٤، كدفعة أولى من المعونة الاقتصادية، وهو ما أطلق عليه الرئيس رونالد ريغان «شبكة الامان»، التي تعمل على «منح اسرائيل مهلة لالتقاط الانفاس قبل اتخاذ السياسات الصعبة والكفيلة بخفض التضخم والعجز في ميزان المدفوعات».

وفي اطار ما سمي بـ «الرزمة الشاملة»، وقّعت الحكومة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، اتفاقاً مع أرباب العمل والهستدورت نص على تجميد الاسعار والاجور لمدة ثلاثة شهور، ورفع ضريبة القيمة المضافة. كما عملت الحكومة على زيادة ايراداتها من طريق رفع أسعار العديد من السلع والخدمات.

وعلى الرغم من هذه الاجراءات، كانت الميزانية العامة لعام ١٩٨٥/١٩٨٦ حوالى ٢٣ مليار دولار، بعجز بلغ ثلاثة مليارات دولار. وقد وصلت الميزانية العسكرية الى حوالى ٤,٤ مليارات دولار يتم تمويل ٤١ بالمئة منها من طريق المساعدات الاميركية العسكرية البالغة ١,٨ مليار دولار. ومثّل الانفاق العسكري ٣٠ بالمئة من مجمل الناتج القومي العام ١٩٨٤، بعد ان كان سبعة بالمئة عقب حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣[٢٨].

أما بالنسبة الى الميزان التجاري، فلقد تحسن بصورة ملحوظة خلال العام ١٩٨٤، وذلك لنمو الصادرات بمعدل أكبر من نمو الواردات، حيث كان معدل نمو الصادرات ١٣,٦ بالمئة، بينما معدل نمو الواردات ٢,٤ بالمئة. ولقد وصلت قيمة الصادرات ٥٨٠٤ ملايين دولار، ومجموع الواردات ٩٨٨٩ مليون دولار، وبالتالي وصل العجز التجاري ٤٠٨٥ مليون دولار[٢٩].

وفي اطار «الرزمة الشاملة» عقد، في اوائل العام ١٩٨٧، اتفاق بين وزارة المالية الاسرائيلية والهستدروت. وبمقتضى هذا الاتفاق تمّ تخفيض نسبة الزيادة في الاجور المرتبطة بالزيادة في الاسعار، والتي حددت بـ ٢,٧ بالمئة، ويتم تقديمها في نيسان (ابريل) ١٩٨٨. أما الاسعار، فاتفق على استمرارها حتى آذار (مارس) ١٩٨٨. والتزمت وزارة المالية بعدم رفع اسعار السلع المدعمة حتى هذا التاريخ، باستثناء أجور الانتقال في المواصلات العامة. وبالنسبة الى رجال الاعمال، فقد ازدادت مساهمتهم في صناديق المعاشات الخاصة بالعاملين بنسبة واحد بالمئة، ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

وعند بيان اثر هذه السياسات نجد، من خلال الارقام الصادرة عن الادارة المركزية للاحصاء في اسرائيل، انه، في خلال العام ١٩٨٦، لم تتحقق أية زيادة في انتاج السلع والخدمات؛ كما ان معدل النمو لاجمالي الناتج المحلي كان في حدود واحد بالمئة مقارنة بحوالى اثنين بالمئة في الاعوام الثلاثة السابقة عليه. وبالنسبة الى الادّخار، فقد تقلص الى أدنى مستوياته على مدى أعوام عدة، حيث سجل ٢١ بالمئة في العام ١٩٨٦، مقارنة بـ ٢٤ بالمئة العام ١٩٨٥، و ٣٦ بالمئة العام ١٩٨٤[٣٠]. كما قامت الحكومة بسحب ما يعادل ٦١٥ مليون شيكل من التعامل، وذلك بتخفيض حجم انفاق وزيادة الضرائب المفروضة على العائدات مع طرح سندات حكومية للتداول.

ولقد نجحت حكومة الوحدة الوطنية هذه في كبح جماح التضخم وزيادة الاستثمارات. وبالطبع، فان العلاج الاساسي لمشاكل هذه الفترة كان، كما هو الحال دائماً، مزيداً من المعونات الخارجية، وخاصة الاميركية.